متون

مجلة دورية أكاديمية محكمة تصدرها كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة د. الطاهر مولاي سعيدة . الجزائر

العدد الخامس : ديسمبر 2011

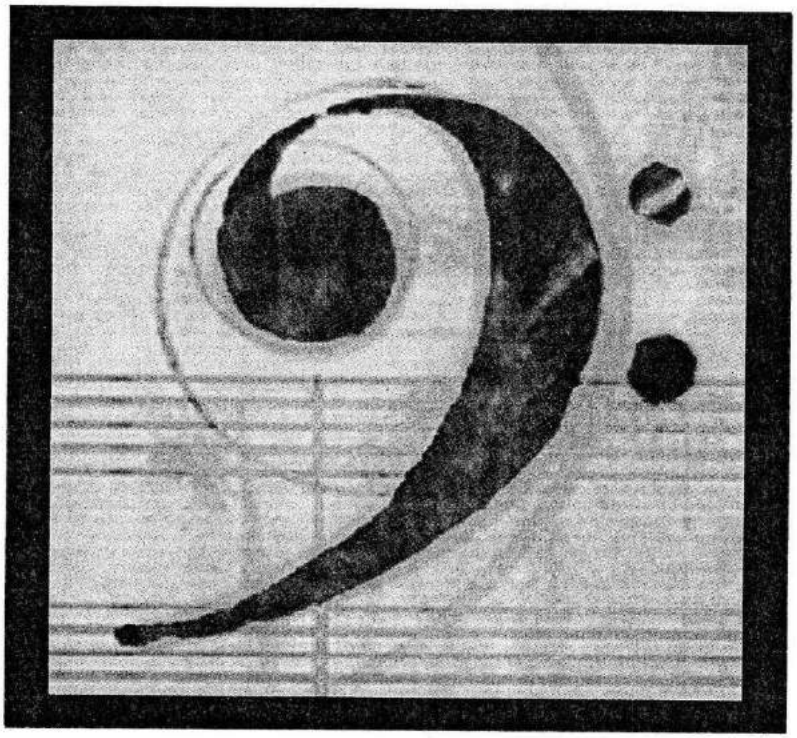

العنوان: مجلة "متون". كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة د. مولاي الطاهر.
ص ب: 138
حي النصر سعيدة 2000 الجزائر الهاتف: 048 47 76 88 لفاكس: 048 47 76 88 .
البريد الإلكتروني: moutoune2010dz@yahoo.fr الموقع الالكتروني: www.univ-saida.dz

فرضية العامل النحـــــوي

رقيق كمال
أستاذ المدارس اللسانية
جامعة بشار

تعد فكرة العامل النحوي من الأفكار الرئيسة التي بنـــي عليهـــا النحو العربي، ولعل المرء لا يغلو إذا قال: إن النحو العربي فـــي أغلبـــه الأعظم إن لم يكن كله بني على أساس هذه الفكرة المفترضة حتـــى أن الكثير من المحدثين عندما يتحدثون عنها يطلقـــون عليهـــا مصـــطلح (النظرية) فيقولون "نظرية العامـــل"[1]، والظـــاهر أن ســـبب إطـــلاق مصطلح "النظرية»على فكرة العامل يكمن في سيادة مفهومهـــا علـــى الدرس النحوي، ومؤلفات النحويين تنظيرا وتطبيقا. حتى استحالت من كونها فكرة مطروحة إلى نظرية لها من الأسس الرصينة التي احتلـــت معظم مساحة الدرس النحوي ما يجعلها تتمتع بحظ وافر من القوة إزاء أي محاولة تستهدف هدمها، أوزحزحة أركانها.

وقد وردت أول الإشارات إلى مفهوم هذه الفكرة في أول سطور كتاب سيبويه، في حديثه عن الإعراب والبناء ؛ إذ عقب علـــى ذكـــر مجاري أواخر الكلم الثمانية، بقوله: «وإنما ذكرت لك ثمانيـــة مَجـــار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيـــه العامـــل- وليس شي منها إلا وهويزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شي أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منهـــا ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".[2] وفي هذا النص تتجلى لنا العلاقة الوطيدة والمتلازمة بـــين فكـــرة العامـــل النحوي وظاهرة الإعراب في النحو العربي ؛ إذ إن الإعراب هو: «أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقة أومجازا"[3]، كما أن

---

1) ورد هذا الاصطلاح في كثير من مؤلفات المحدثين، ينظر: مدخل كتاب الرد على النحاة بتحقيق د. شوقي ضيف، ص24-25-28-35، 36-49-47-48-49-51-53-55.. وغيرها، والجانب العقلي في النحو العربي، ص 103-105، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص 49، وأثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص 74، والحذف والتقدير في الدراسة النحوية، ص 22، 47، 48، وإحياء النحو، ص 22-35-38-41-117-198..وغيرها.

2) الكتاب، سيبويه، ج 1/ص13.

3) شرح الحدود النحوية، ص 76، وأوضح المسالك ص 28.

المعرب "هوما تغير بتغير العامل فيه لفظا أومحلا". [1]، وبذلك يتضح لنا هذا التلازم بين العامل والإعراب، عندما «افترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لابد من وجود عامل أدى إليها وكان سببا فيها»[2]. وقد اختلف النحويون في مفهوم هذا العامل، فمنهم من رأى أن العامل هواللفظ نفسه في داخل التركيب إذ تصوروا أن له قدرا من القوة يجعله ذا تأثير ظاهر أومقدر على ألفاظ أخرى مجاورة له في التركيب، ويؤكد هذا قول الصبان (ت1206هـ) تعليقا على ما نقله الأشموني (ت 929هـ) عن شرح التسهيل من أن:

«الإعراب ما جئ به لبيان مقتضى العامل أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر فهذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة"[3]. ويرى أصحاب الرأي الآخر أن العامل هومجرد علامة دالة على العمل سواء أكان لفظيا أومعنويا، ويتضح ذلك بقول أبي البركات الأنباري: "العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء،.. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا"[4]، وقال في كتابه الإنصاف: «إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات. فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء"[5]، وبذلك تكون «صفة العامل هنا قاصرة عليه، إنه إشارة إلى العمل لكنه غير مؤثر بنفسه»[6]. أمّا أصحاب الرأي الأخير، فيرون أنه لا عامل في اللغة، إنما العامل هوالمتكلم نفسه، وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن جني، ويتضح بقوله: ". ..ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا؛ وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل،

---

1) أسرار العربية، ص 22.
2) في أصول اللغة والنحو، ص 137.
3) حاشية الصبان على شرح الاشموني، ج 1/ص53.
4) أسرار العربية، ص68-69.
5) الإنصاف في مسائل الخلاف: (المسألة 5)، ج1/ص46.
6) أصول النحوالعربي، للدكتور محمد عيد، ص 236.

فهذا هوالصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هوللمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أوباشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح»[1]. ويرى بعض الباحثين المحدثين أن للمعنى دوراً كبيراً في عمل المفردة اللغوية ؛ إذ يرون أن للدلالات المعجمية قوة تؤهلها لأن تكون ذات أثر في توجيه آليات الإعراب في داخل التركيب، فمنهم من رأى أن أصل انبثاق فكرة العامل هو: "أنّ الكلمة في اللغة العربية حساسة ليست بجامدة ولا بخامدة، بل هي مستجيبة مستيقظة تثير انتباهها الحركة، ويغير مجرى معناها الحرف... على هذا الأساس وهوحساسية الكلمات في اللغة العربية بنيت (نظرية العامل)... ومظهر ذلك كله إنما هوتأثر الكلمة بأختها في المعنى والمفهوم ويستتبع ذلك تأثرها بها في اللفظ والشكل. ومن هذا تنبع (نظرية العامل) فالقول بها تأكيد على وجود الدليل الذي به يتحقق تغلغل العقل وراء اللفظ إلى باطن المعنى»[2] وقال باحث آخر: «إن النحاة لم يجعلوا اللفظ نحو(ضرب) في قولنا: ضرب محمد عليا أو(ضارب) في قولنا: (هذا ضارب أخاه غدا)، أو(من) في قولنا: (هذا ثوب من خز) عاملا، إذ إن كلا من (ضرب) و(ضارب) و(من) هي ألفاظ لا تعمل شيئا إنما الذي يعمل هوالمعنى الذي يقصده المتكلم وما هذه الألفاظ إلا دلالات أورموز تستنبط من تركيبها المعاني العاملة التي توجب الرفع الذي يعرف بعلاماته أوتوجب النصب الذي يعرف بعلاماته أوتوجب الخفض الذي يعرف بعلاماته أيضا. فإذا قلنا عمل الفعل (ضرب) لم يكن مرادنا (الضاد والراء والباء) بل ما تدل عليه هذه اللفظة من معنى الحدث والزمان الذي يوقعه المتكلم على ما يؤثر فيه»[3]، والحقيقة أن هذا الرأي ليس جديدا مبتكراً وإنما وردت الإشارة إليه في كتب القدماء، إذ قال المجاشعي (ت 479هـ) في كتابه (شرح

---

1) الخصائص، ابن جني، ج1/ص110-111.

2) الجانب العقلي في النحوالعربي، ص 103-105.

3) أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص 84 –85.

عيون الإعراب): «إن المعاني هي العاملة وإنما جعلت الألفاظ دلالة عليها»[1]. هذه هي المفاهيم الأساسية لفكرة العامل النحوي ويمكن أن توجز بالنقاط الآتية:

أ-العامل النحوي هومؤثر حقيقي يتمثل باللفظ في داخل التركيب.

ب-العامل النحوي هوليس مؤثرا على وجه الحقيقة إنما هوأمارة وعلامة.

جـ-العامل النحوي هوالمتكلم نفسه.

د-العامل النحوي هوالمعنى الدلالي للفظ.

وقد أدى تطبيق فكرة العامل إلى نتائج، كان أهمها التأويل النحوي الذي وقف منه الدارسون موقفين متناقضين، الأول جنح إلى تأييده وقبوله، والثاني أخذ منه موقفاً نديا ناقداً. أمّا المؤيدون فيرون أن التأويل والتقدير:»ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله، محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المميزة. ولكن ناسا من الزمن القديم والحديث يضيقون بمها، بل ينكرونهما، وربما ركبوا اللغة وعلماءها بالدعابة والسخرية من جرائهما. وما أرى أن على اللغة منهما بأسا، ولا أن العلماء قد تكلفوا بمها عسرا، أوركبوا شططا.... وإنما ينكر التأويل والتقدير اليوم أحد رجلين: رجل لم يعرف اللغة حق معرفتها لأنه بحكم ثقافته الأصلية لم يتهيأ له التمكن منها ولا التدرج في دراستها، فهوعنها غريب أوكالغريب. ورجل عرفها وتجرد لدراستها، ولكنه لم ينضج بعد، أونضج، ولكنه يطلب نوعا من الزعامة، يرى نفسه أهلا له وكافيا فيه: ولم تتهيأ له التجربة الطويلة التي تعين على فقهها والنفاذ إلى أغوارها البعيدة وأسرارها الدقيقة، فهويتعجل الاجتهاد ويتكلف الإمامة قبل الأوان»[2]، والمتأمل في هذا النص يجد فيه قدراً وافياً من الوضوح متمثلا في الدفاع عن التأويل النحوي، بيد أننا في الوقت نفسه نجد أن هناك أصواتاً ترتفع للإطاحة بتأويلات النحاة وتخريجاتهم، فنجد منهم من يقول: «أولع النحاة من قديم بالتأويل والتقدير، وقلما تخلوصفحة في كتبهم من تأويلاتهم البعيدة وتخريجاتهم العجيبة ممّا أفسد النحوالعربي، وملأه بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا وتقويم لساننا "[3]، ومنهم من يوبّخ النحاة عندما

---

1) شرح عيون الإعراب، ص 92.

2) من قضايا اللغة والنحوللعلي النجدي ناصف، ص 88-89.

3) من قضايا اللغة والنحوللدكتور أحمد مختار عمر، ص 90.

يجدهم يقدرون فعلا بعد أدوات الشرط الداخلة على الأسماء في تخريجهم لطائفة من التراكيب القرآنية الواردة بهذه الهيئة؛ إذ يقول: «إنهم عبيد صنعة. لا يستطيعون عنها فكاكا مهما كثر الوارد من الشواهد، وتضافرت الآيات البيّنات على هذا النسق من التعبير. فالبصريون وعلى رأسهم سيبويه لا يعدمون الحيلة في التخريج والتأويل. يهرعون إليه كلما حز بهم أمر يهدد القاعدة البصرية التي صنعوها في مصنع التقعيد»[1]. وقال آخر إنّ النحويين «لمّا رأوا أن النصوص العربية والمأثور من كلام العرب قد يصطدم بنظريتهم تلك حاولوا أن يخرجوا ما جاء مخالفا لقاعدتهم بالتأويل والتقدير، وتمزيق شمل ما لا يقبل تأويلا ولا تقديرا بين الشذوذ، والندرة والقلة فالنحاة بعملهم هذا كمن يقيد نفسه بقيود، ثم يحاول الخروج منها»[2]. هذه النتيجة المتمثلة بالتأويل كانت من أهم إفرازات تطبيق فكرة العامل النحوي وقد أدت – كما رأينا– إلى انقسام الدارسين في النظر إليها إلى صنفين: أحدهما مؤيد والآخر رافض. وفي الوقت الذي ظهرت فيه هذه الإفرازات بشكل نتيجة من جراء تطبيق فكرة العامل، نجدها في الوقت نفسه قد سببت مباشرة من الأسباب التي أدت إلى صعوبة هضم الدرس النحوي، وعدم استساغته من لدن الدارسين، الأمر الذي أدى إلى اهتياج النقاد على فكرة العامل النحوي منذ وقت مبكر، واستمرت دعوات الرفض الجزئي أو الكلي لفكرة العامل تظهر من وقت إلى آخر على امتداد مسيرة الدرس النحوي حتى عصرنا الحاضر، وقد ظهرت بواكير هذا الرفض في عصر محمد بن المستنير (قطرب) (ت 206هـ) تلميذ سيبويه إذ رأى أن الأثر الصوتي هو المسؤول عن ظهور حركات الإعراب في أواخر الكلم في التركيب الجملي، وليس للعامل النحوي أثر في ظهورها، ويمكن أن نستشف ذلك من قوله في تعليل ظاهرة الإعراب في اللغة إذ يقول: «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام»[3]، وفي القرن السادس الهجري شن ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت 592هـ) حملة

---

1) سيبويه والقراءات. ص116.
2) الحذف والتقدير في الدراسة النحوية. ص 48.
3) الإيضاح في علل النحو. ص 70-71.

نقدية عنيفة على صنعة النحويين عامّة، وعلى العامل النحوي خاصة، إذ عقد فصلا في كتابه (الرد على النحاة) عن إلغاء العامل صَدّره بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحوما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمروإنما أحدثه ضرب. ألا ترى أن سيبويه – رحمه الله– قال في صدر كتابه: (وإنما ذكرت ثمانية مجار..... وذلك بين الفساد «[1]، ثم ذكر حديث ابن جني عندما رأى أن المتكلم هوالعامل، وهوينكر أن تحدث الألفاظ بعضها بعضا أويؤثر بعضها في بعض، ويرى هذا باطلاً عقلاً وشرعاً، إذ يقول: «وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[2]، ويرى أن الفاعل عند أهل الحق هوالله تعالى، وإنما تنسب أفعال الإنسان إليه كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وذهب البعض إلى أن ابن مضاء عندما أخذ برأي ابن جني الذي مؤداه: (أن المتكلم هوالعامل) كان «يقصد أن المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معينا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذا مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناء على استقراء لغة العرب، إذ لوكان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما اخذ بالعلل الأول، ورفض العلل الثواني والثوالث»[3]، ولكن الذي يبدولا ينطبق على الفكرة التي يذهب إليها هؤلاء من حيث أن قولهم: «إن المتكلم ينطق بالكلمة التي تؤدي معنى معيناً، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذاً ممّا جاء في أقوال النّحاة ذاتهم) دليل على التمسّك والالتزام بالقاعدة النحوية، والقاعدة النحوية بنيت على أساس العامل النحوي، كما أن واقع فكرة العامل في النحوالعربي لا يترك مجالا في قبول جزء من هذه الفكرة ورفض الأجزاء الأخرى، لأن عملية التقعيد النحوي من الوجهة العامّة قائمة على أساس هذه الفكرة، حتى أن ألقاب الإعراب كان مبعثها وإطلاقها نتيجة لتطبيق فكرة العامل، إذ إن هذه الألقاب مشتقة من ألقاب العوامل كما نقل ذلك السيوطي (ت911هـ)

---

1) الرد على النحاة، ص 76ـ77.
2) المصدر نفسه، ص 78.
3) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص 71.

في أحد الآراء، إذ إن الرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر أوالخفض من جار أوخافض والجزم من جازم، ولما لم يكن للبناء عامل يحدثه تشتق منه الألقاب، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف[1].

أمّا المحدثون فقد انتقدت طائفة منهم فكرة العامل النحوي وذهبوا فيه مذاهب متعددة إلا أن الأفكار التي احتوتها هذه المذاهب ليست بالأفكار المبتكرة بل كانت في أغلبها منتهلة من روافد النقد القديم لفكرة العامل، ولم يكن لأصحابها كبير فضلٍ إلا في تطويرها من حيث أسلوب الطرح، والمعالجة، والترتيب والتبويب، ومن أهم المحاولات في انتقاد فكرة العامل في العصر الحديث محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه»إحياء النحو"، إذ قال منتقدا النحويين في ابتكارهم فكرة العامل «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شي من الاضطراد ؛ فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى يشاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها»[2]، وبذا يرفض العامل النحوي وأثره الذي يظهر على أواخر الكلم، ويرى أن علاقة تغير علامة الإعراب ترتبط بما توحي به هذه العلامات من معان في التركيب الجملي، ويتضح ذلك بقوله أيضا:«إن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم، أوإلقاء ظل على صورته... ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى. فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصما يقينا من اضطراب النحاة، وحكما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسال عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»[3]، وهناك رأي آخر صرح به الدكتور تمام حسان، يرى فيه، أن لا وجود لفكرة العامل في اللغة، بل أن العرف اللغوي هوالمتحكم بالشكل الإعرابي للكلمة، من خلال المعنى الوظيفي الذي تؤديه الكلمة في أي تركيب من تراكيب

---

1) ينظر: الأشباه والنظائر، ج 1/ص161-162.

2) إحياء النحو، ص 31.

3) المصدر نفسه، ص 41-42.

اللغة، إذ يقول: «الحقيقة أن لا عامل. إنّ وضعَ اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحوفلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، ولوأن المصادفة العرفية لم تجر على النحوالذي جرت عليه. المقصود من أية حركة إعرابية إذا هوالربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك»[1] وقال الدكتور محمد خير الحلواني في معرض حديثه عن نظرية العامل: «ونَجمَ من جراء هذه النظرية كثير من المشكلات اللغوية صرفت النحويين عن استشراف آفاق هذه اللغة، وأبعدتهم عن النظرة الموضوعية والمنهج السليم، وحالت بينهم وبين التبصّر في تراكيب العربية ودراسة ما فيها من مرونة واتساع»[2]؛ وهكذا تتعدد محاولات الدارسين وآراؤهم في انتقاد العامل النحوي ورفضه، في حين ذهب بعضهم إلى الدفاع عن هذه الفكرة وتأييدها، ويتجلى ذلك بقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: «وإنكار نظرية العامل إنكار للنحوكله، لأن النحويقوم في معظم مسائله على العوامل المختلفة، وإذا جرد النحومن هذا العامل ضاعت مقاييسه، واختلت قواعده واضطربت مسائله»[3]، وها نحن نجد أنفسنا مرة أخرى أمام موقفين متناقضين، أحدهما آمن أصحابه بفكرة العامل النحوي ويمثلون الغالبية العظمى من النحويين الذين أسسوا النحوالعربي، وبنوه، واجتهدوا في تحريك عجلته، أمّا أصحاب الموقف الآخر فهم من النحويين الذين لا يقلون شأنا عن أصحاب الموقف الأول، ولكنهم انتقدوا العامل النحوي بشكل جزئي أوبشكل كلي مطلق، ويبدوأن أصحاب هذين الموقفين يمتلكان الدليل الذي يعدّ أمر دحضه وتفنيده ليس بالأمر الهين اليسير عند أئمة اللغة الذين لم يدخروا جهدا في وصف لغة القرآن الكريم وصفا شاملا لا يتأتى إلا بقيامهم بعملية استقرائية للغة، لذلك صنفوا ظواهر اللغة على أساس الاستعمال اللغوي، فظهرت لديهم نتيجة لذلك ظواهر لغوية

---

1) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 53.
2) أصول النحوالعربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ص202.
3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص170.

مطردة الاستعمال يمكن القياس عليها، وأخرى قليلة لم يجوزوا القياس عليها، بل وصفوها تارة بالشذوذ أو الندرة، وتارة أخرى بالضرورة، ثم جعلوا المطرد منها أساسا للتعقيد النحوي، وكان هدفهم وغايتهم المنشودة هي الحفاظ على اللغة العربية والمحافظة على ديمومة النطق بها من حيث المفردات، والتراكيب وعلى كافة المستويات اللغوية ابتداء من الصيغة الدلالية للمفردة اللغوية، مرورا بكل متعلقات التركيب، وانتهاء بالصيغ التركيبية التامّة لهياكل البناء الجملي في اللغة.

إن اختلاق القاعدة النحوية كان يحتم على النحويين ابتكار طرق تأسيسية معينة يمكن الاستناد إليها في بناء القواعد النحوية، ولا يمكن أن يتسنى لهم ذلك ما لم يقوموا بفرض أفكار معينة، بوصفها آليات تقنينية رئيسة، يعتمد عليها بشكل كلي في عمليات التقعيد النحوي، وكان العامل النحوي من أهم هذه الأفكار التي اعتمد عليها في التقعيد، وبذلك يكون العامل: فكرة فنية أوجدها النحويون ؛ نتيجة لتطلب العمل التعقيدي آليات مناسبة له. وهكذا فرضت فكرة العامل النحوي وعمم تطبيقها في النحو العربي، وأصبحت من أهم المرتكزات التي قام عليها هذا النحو. وكانت نسبة كبيرة من التراكيب اللغوية ممكنة الخضوع في تطبيق هذه الفكرة عليها، في الوقت الذي توجد فيه نسبة غير قليلة من التراكيب لا يمكن إخضاعها إلى هذه الفكرة في التطبيق، لأسباب معينة تتعلق بمكونات الفكرة التي قام عليها العمل النحوي التي تتمثل بالعمل، والعامل، والمعمول، وقد يكون أهم هذه الأسباب عدم توفر أحد هذه الأركان الثلاثة في التركيب بشكل ينسجم ومتطلبات الفكرة، أومجيء التركيب أواحد أجزائه بما يخالف الصيغة المطردة له، والتي اعتمد عليها في التقعيد، لذلك كان لابد من افتراض أفكار أخرى تساعد على لم شتات القاعدة النحوية، واطرادها على معظم تراكيب الظاهرة اللغوية، وتمثلت تلك الأفكار المفترضة بالتخريجات النحوية التي ساعدت القاعدة النحوية على الإحاطة بأكبر قدر ممكن من تلك التراكيب، وكان يتحتم على النحويين إيجاد هذه الطرق إتقانا للعمل، ولكن هذه الأفكار أصبحت نتائج سلبية لفكرة العامل النحوي ؛ إذ زادت في وعورة النحو العربي، وصعوبة الإحاطة به. مما أدى إلى ظهور أصحاب الموقف المنادي بالتخلي عن هذه الفكرة، الذين يصرون على أن لا حقيقة لوجود هذا العامل في اللغة. ومهما تكن حقيقة مفهوم هذا العامل فحقيقته من الوجه العام أنه فكرة افترضها

النحويون لأنهم كانوا بصدد عملية التقعيد، وكان لابد لهم من إيجادها، وإيجاد الأفكار الأخرى التي بني عليها النحو العربي فأصحاب الموقف الرافض لفكرة العامل ليسوا مخطئين عندما ذهبوا إلى عدم وجود هذا العامل حقيقة، نعم. قد لا يكون موجودا على سبيل الحقيقة، ولكنه موجود في واقع الدرس النحوي، بوصفه فكرة مطبقة ملموسة النتائج قام عليها النحو العربي، وبذا يتضح أن القاعدة النحوية هي السبب الرئيس في افتراض وجود فكرة العامل، كما أنها السبب في اختلاف آراء الدارسين في هذه الفرضية وغيرها من الفرضيات التي ابتكرها النحويون من أجل بناء قواعد اللغة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - 1937م.

2- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1957م.

3- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن (ط2) 1359هـ.

4- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني- دمشق 1979م.

5- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد عالم الكتب-القاهرة 1973م.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- مصر (ط4) 1961م.

7- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك-بيروت (ط2) 1393هـ=1973م.

8- الجانب العقلي في النحو العربي-دراسة تطبيقية على بعض الأساليب القرآنية: د. محمد يسري زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي-مصر (ط1) 1398هـ=1978م.

9- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي (ت 1206هـ)، ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، القاهرة 1366هـ=1947م.

10- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبع دار الشؤون الثقافية-بغداد (ط4) 1990م.

11- الرد على النحاة:ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة (ط2) 1982م.
12- سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية: د. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف مصر 1392هـ-1972م.
13- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت 479هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء (ط1) 1406هـ-1985م.
14- شرح الحدود النحوية: الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي (ت 972هـ)، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الألوسي-مطابع دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل 1988م.
15- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: د. خليل أحمد عمايرة، الأردن (ط1) 1406هـ-1985م.
16- في أصول اللغة والنحو: د. فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب-بيروت 1969
17- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف-مصر 1968م.
18- الكتاب: سيبويه: أبو بشر عمرو بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط3) 1408هـ-1988م.
19- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب 1400هـ-1980م.
20- من قضايا اللغة والنحو: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب- مطابع سجل العرب- القاهرة 1394هـ-1974م.
21- من قضيا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، طبع مكتبة نهضة مصر بالفجالة-مطبعة الرسالة-القاهرة 1376هـ-1957م.
22- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دكتوراه:كريم حسين ناصح - آداب/ بغداد 1410ه-1990.
23- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، ماجستير:عائد كريم الحريزي- آداب/ بغداد 1386-1976.